الأنباء
الاحد 6 يناير 2013

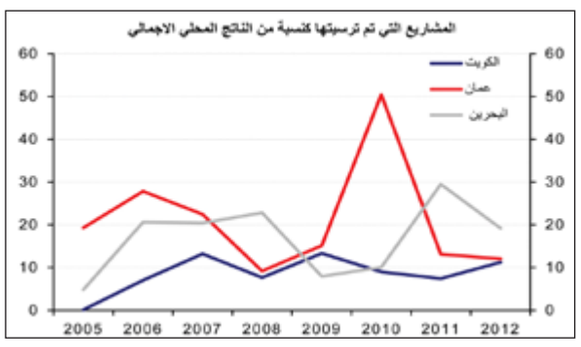

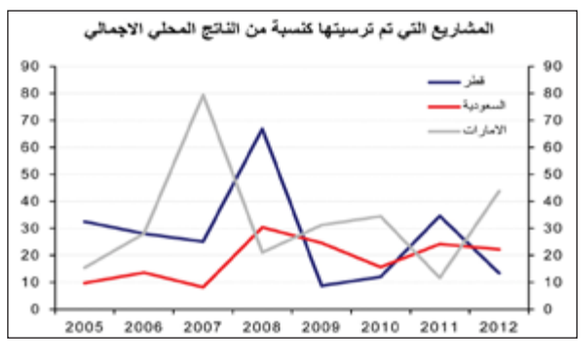

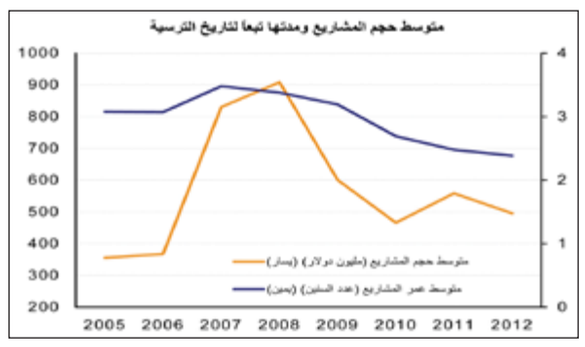

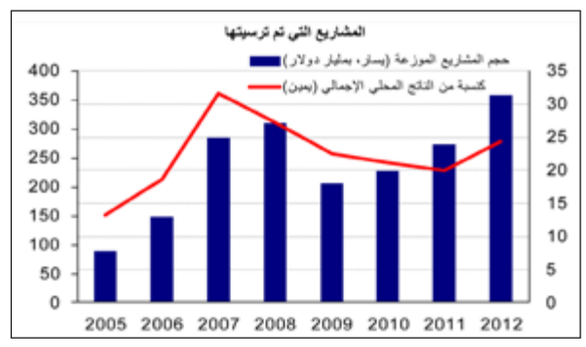

«الوطني»: السعودية وقطر تتصدران دول الخليج في حجم المشاريع

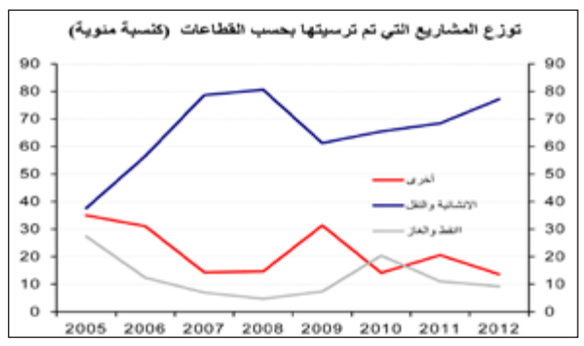

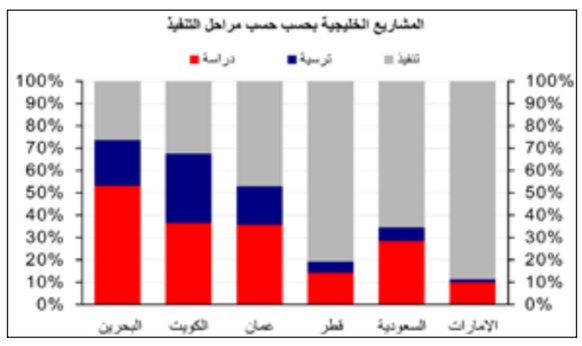

أشار بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الاخير لدول الخليج الى ان المشاريع الكبرى تشهد انتعاشا جديدا هذه الفترة.وذكر «الوطني» أن الازدهار الاقتصادي الذي تمتعت به دول الخليج حتى اندلاع الازمة المالية في عام 2008 كان قد صاحبه مشاريع تنمية كبرى في مختلف القطاعات التي تشمل النفط والبتروكيماويات والصناعة، الا انه عندما بدأت الازمة في التأثير على المنطقة، تأجلت العديد من هذه الخطط الطموحة، او اعتبرت غير مجدية ومن ثم تم الغاؤها.

ولفت الى انه مع اتجاه القطاع الخاص الى خفض النفقات، وضعف الميل للاستثمار، سعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، ولو بدرجات متفاوتة، الى دعم اقتصاداتها، حيث اعلنت دول الخليج عن خطط تنمية كبيرة في مختلف القطاعات وعلى رأسها الاسكان والرعاية الصحية والطاقة، وجاء ذلك اعتمادا على الفوائض المالية التي تراكمت خلال فترة ازدهار النفط. ورأى «الوطني» انه من المفترض ان تكون قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2012 قد وصلت الى 358 مليار دولار، اي بما يشكل اكثر من 20٪ من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع للمنطقة، كما تعادل هذه القيمة اربعة اضعاف قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في العام 2005، حيث كانت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها قد بلغت ذروتها في العام 2008 عند 311 مليار دولار، اي في العام الذي شهد اندلاع الازمة المالية العالمية، وفي العام 2010، بدأت حكومات

358 مليار دولار قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي العام الماضي

المنطقة في الاعلان عن خطط التنمية في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي ودفع الطلب المحلي، ولذلك ارتفعت المشاريع التي يتم ترسيتها مجددا، وهو ما يفسر الذروة الحالية.

وكانت معظم المشاريع التي تم ترسيتها تتركز في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسبة 43٪ و40٪ من اجمالي مشاريع المنطقة.

المشاريع الضخمة تفقد الرواج

وقال «الوطني» انه قبل اندلاع الازمة في العام 2008، لم تكن قيمة المشاريع التي يتم ترسيتها آخذة في الارتفاع فحسب، بل كانت المشاريع الضخمة تحظى بالرواج ايضا، فقد بلغ متوسط حجم المشاريع 909 ملايين دولار في العام 2008، مقارنة مع 356 مليون دولار في العام 2005، الا انه منذ ذلك الوقت، اخذ حجم المشاريع التي يتم ترسيتها في الانخفاض، وقد بلغ متوسط حجمها في العام 2012 نحو نصف مليون دولار، فقد ادت الظروف الاقتصادية المتدهورة وضعف الميل الى الاستثمار الى تحويل الاهتمام بعيدا عن المشاريع الطموحة جدا نحو المشاريع الاصغر حجما نسبيا والاكثر واقعية.

وبين «الوطني» انه حتى اذا كان المستثمرون مازالوا يسعون نحو تلك المشاريع الضخمة، فإنهم لن يتمكنوا على الارجح من العثور على التمويل، وذلك في ضوء ازمة الائتمان وغياب الثقة الذي نتج عن الازمة في ذلك الوقت، بالاضافة الى ذلك، فان دبي التي تعتبر معقل العديد من تلك المشاريع الضخمة قد تأثرت تأثرا كبيرا بالازمة، وبالتالي تم تأجيل او الغاء العديد من مشاريعها.

ريادة السعودية وقطر

ولاحظ «الوطني» ان الامارات تستحوذ على اكبر حصة من نشاط المشاريع في المنطقة، فمنذ العام 2005، بلغ متوسط حصتها من المشاريع التي تم ترسيتها في دول الخليج 38٪، وهو ما يجعلها تتفوق في هذا الاطار على المملكة العربية السعودية التي تعد صاحبة اكبر اقتصاد في الخليج.

وبالتالي، فان ذلك يؤكد مكانتها الرائدة خليجيا في جذب الاستثمارات الرأسمالية، الا انه في العام 2011، تراجع ترتيب الامارات الى المرتبة الثالثة بعد السعودية وقطر، اذ بسبب الازمة المالية عام 2009/2008، اصبح القطاع الخاص حذرا من الاستثمارات الجديدة، كما جمد المشاريع التي سبق التخطيط لها، وفي المقابل، تعهدت جميع حكومات دول الخليج بدعم اقتصاداتها، وأعلنت الواحدة تلو الاخرى برامجها التنموية التي تمتد لعدة سنوات.

وقد حظيت السعودية وقطر بالريادة مقارنة بنظيراتهما من دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الخطط الموضوعة وربما التنفيذ ايضا، وفي العام 2010، اعتمد مجلس الوزراء السعودي خطة التنمية الخمسية التاسعة التي خصصت 385 مليار دولار للمشاريع في مختلف القطاعات حتى العام 2014، كما اعلنت قطر في العام 2011 عن استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2011 – 2016، وهي اول خطة خمسية لهذه الدولة الغنية بالغاز، وتم تخصيص 125 مليار دولار للمشاريع التنموية.

وقد سبقت دولة الكويت دولة قطر في الاعلان عن خطة التنمية لديها والتي بلغت قيمتها 110 مليارات دولار في العام 2010، الا ان تنفيذ الخطة مازال دون المستوى المأمول حتى الآن، ولكن من المتوقع ان ينشط قريبا (منذ تحديث البيانات في شهر سبتمبر، قامت الكويت بترسية مشروع محطة الزور الشمالية بقيمة ملياري دولار)، كما اقرت عمان التي تعد واحدة من الدول ذات الاداء الافضل في المنطقة مؤخرا خطة خمسية للتنمية (2011 – 2015) تتضمن مشاريع في مجالات مثل النقل والتجارة والمرافق والتعليم والصحة.

المشاريع الانشائية

وأشار «الوطني» الى ان قطاع المشاريع الانشائية والنقل والمباني والخدمات المرافقة حظي بالحصة الاكبر من المشاريع في المنطقة، ما يعكس الهيكل الاقتصادي الاساسي للمنطقة: نقص نسبي في الفرص المتاحة في قطاع التصنيع-الصناعة بما يوجه معظم الانفاق الاستثماري نحو المباني التي يستخدمها قطاع الخدمات (التمويل او السياحة ..الخ)، ومع ذلك، فان الحجم المطلق لخطط قطاع الانشاءات يعتبر ضخما، فمنذ العام 2005 بلغ متوسط حصة المشاريع التي تم ترسيتها في قطاع الانشاءات 48٪ من اجمالي المشاريع، لتصل تلك الحصة الى ذروتها عند 80٪ في العام 2008، الا انه عندما ضربت الازمة المنطقة، عانى سوق العقار معاناة كبيرة، وتباطأ النشاط في قطاع الانشاءات منذ تلك الفترة، وبلغت حصة المشاريع الانشائية 71٪ من اجمالي المشاريع التي تم ترسيتها في العام 2012.

وعلى مستوى الدول، قال «الوطني» ان المشاريع في الامارات كانت الاكثر تركزا على قطاع الانشاءات الى حد بعيد، ففي العام 2008، بلغت نسبة المشاريع المرتبطة بقطاع الانشاءات في الامارات 88٪ من اجمالي المشاريع التي تم ترسيتها في البلاد، وفي المقابل، كان قطاع المشاريع في السعودية اكثر تنوعا اذ يشمل عددا كبيرا من المشاريع غير الانشائية مثل المرافق والبتروكيماويات والصناعة، وبالطبع النفط والغاز، وتمثل مشاريع الانشاءات التي تم ترسيتها في السعودية ما يزيد قليلا عن 76٪ من اجمالي المشاريع التي يتم ترسيتها في البلاد في العام 2008، مرتفعة بذلك عن نسبتها التي بلغت 36٪ في العام الذي سبقه، مما يعكس هيكل اكبر اقتصاد في المنطقة وحاجته الى المزيد من التنويع نحو القطاع الصناعي.

وأشار «الوطني» الى ان قيمة المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف مراحل التنفيذ تجاوزت 2,5 تريليون دولار كما في شهر سبتمبر 2012، ومن بين تلك المشاريع، فان 72٪ منها في مرحلة التنفيذ، و7٪ في مرحلة تقديم العروض، و21٪ مازالت قيد الدراسة. ولاحظ «الوطني» ان الغالبية العظمى من المشاريع في السعودية والامارات وقطر تمر بمرحلة التنفيذ الفعلي، في حين تتأخر الكويت والبحرين في التنفيذ حيث تبلغ نسبة المشاريع التي وصلت الى مرحلة التنفيذ الفعلي 30٪ و24٪ فقط من اجمالي المشاريع في البلدين، الا ان ذلك يشير الى وجود المزيد من امكانيات النمو في تلك الاسواق. ورأى «الوطني» انه عندما بدأت ازمة العام 2008 في التأثير على دول مجلس التعاون الخليجي، كانت المشاريع تخضع اما للالغاء او التأجيل، وكان عدد المشاريع التي تم تأجيلها او الغاؤها في عام واحد قد بلغ ذروته في العام 2011 عندما تم الغاء او تأجيل مشاريع بقيمة تتجاوز التريليون دولار، وحتى الربع الثالث من العام 2012، يبدو ان قطاع المشاريع قد بدأ بالتعافي مع عودة بعض المشاريع التي كانت مؤجلة. وقد شهدت الامارات وخاصة دبي التي تعتبر معقل المشاريع الاكثر طموحا في المنطقة اكبر عدد من عمليات الغاء المشاريع، ففي العام 2009، استحوذت الامارات على 80٪ من المشاريع التي تم الغاؤها او تأجيلها خليجيا، ونظرا الى ان القطاع العقاري قد تأثر بشدة بهذه الازمة وانخفضت اسعار العقارات، فقد كانت 95٪ من هذه المشاريع المؤجلة في قطاع الانشاءات، وهو امر لا يدعو للدهشة، الا انه يبدو ان الامارات تسترد مكانتها الرائدة في المنطقة حاليا، وتقر مشاريع بمليارات الدولارات مرة اخرى، وآخرها مشروع مدينة جديدة سيتم بناؤها من قبل شركة دبي القابضة وشركة اعمار. وخلص «الوطني» للقول بانه على الرغم من الغاء بعض المشاريع القديمة منذ عام 2008، ومع دخول مشاريع جديدة مرحلة التنفيذ واتمام ترسيتها، فان الاتجاه العام للمشاريع في دول الخليج قد استرد نشاطه ويتجه نحو الارتفاع، وقد ساهم هذا الانفاق على البنية التحتية بالطبع في تفوق اداء اقتصادات دول الخليج مؤخرا، متوقعا ان يستمر ذلك في المستقبل القريب. وبالنسبة للكويت، قال «الوطني» ان القائمة الطويلة للمشاريع التي تأخرت من حيث الترسية والتنفيذ تشهد بعض الحراك مؤخرا، متوقعا ان تسهم هذه المشاريع وتضيف الى نمو الناتج المحلي الاجمالي في السنوات المقبلة، حيث ان بعضها ستظهر نتائجه مبكرا في العام 2013.

«توب العقارية»: إنجاز وتسليم 45 فيلا في «ميلتون كينيز» ببريطانيا

د.عبدالمطلب بهبهاني ود.فرح يتسلمان البيت من القدومي وكاترين هيل

أعرب العضو المنتدب لمجموعة توب العقارية وليد القدومي عن ارتياحه للآلية السلسة والميسرة التي صارت عليها عملية تسليم البيوت لملاكها الجدد من الكويت وقطر والتي تنفذها مجموعة باريت هومز العقارية في منطقة ميلتون كينيز ببريطانيا والتي شهدت حتى نهاية العام الماضي انجاز وتسليم 45 فيلا وبيتا.

وأضاف القدومي الذي أشرف على عمليات التسليم ان روح التعاون والتجاوب كانت السمة السائدة بين الشركة المطورة والملاك الجدد الذين اعربوا عن ارتياحهم وسعادتهم بانتهاء تنفيذ بيوتهم في الوقت المحدد ومطابقتها للمواصفات التي تم الاتفاق عليها.

واوضح ان ما يميز هذه المشاريع بالاضافة الى كونها في مواقع حيوية في المدينة وقربها من محطة القطار ووسط المدينة والمجمعات التجارية، هو هذا العدد المميز من العائلات الكويتية والقطرية التي تقطن ظل المشروع والتي تشكل بحد ذاتها ميزة مضافة للمشاريع كونها توفر حالة من الجيرة المناسبة للجميع وتعزز من التواصل الاجتماعي خلال فترات الاقامة في بريطانيا.

وقال القدومي ان وجود عدد كبير من العائلات خلال وقت التسليم في المدينة كان امرا جميلا وعزز فعليا من مبدأ التعاون وتوطيد العلاقات بين الملاك الجدد من خلال تقديمهم النصح والمشورة لبعضهم البعض خلال مرحلة التسليم وما تبعها من مراحل التأثيث والديكورات الخاصة بكل بيت.

وقد اعرب عدد من الملاك عن انطباعاتهم عن المشاريع والشركة المطورة، فتقدم الكابتن محمد المسعود بالشكر من مجموعة توب العقارية وادارتها على «ما قدمته وتقدمه لنا من خدمات جعلت من عملية تملك بيت في ميلتون كينيز ولله الحمد امرا ميسرا وسهلا».

واضاف قائلا: «فالمجموعة ومنذ اليوم الاول لم تال جهدا في تقديم كل الدعم لنا ولباقي الملاك في سبيل تملك البيت المناسب في بريطانيا، واضاف: يمكنني القول بأن البيت رائع ومطابق كليا للمواصفات والمنطقة ممتازة والجيران من اخيار اهل الكويت».

وعلّق د.عبدالمطلب بهبهاني قائلا: لقد كانت فكرة امتلاك عقار في بريطانيا تروادني منذ فترة وقد تحققت بفضل الله عز وجل وتوفيقه مؤخرا عن طريق مجموعة توب العقارية التي كانت خير المعين والسند لي في جميع مراحل الاستملاك ابتداء بالتعريف بالمشروع ثم الاجراءات المالية والقانونية وانتهائنا بخدمة ما بعد الاستملاك، وللامانة فان الشركة قامت بخدمتنا بشكل يتعدى ما يحتمه الالتزام المهني الى كونه اهتماما شخصيا اخويا عائليا، واما المشروعر نفسه في ميلتون كينز، فلله الحمد والمنة فانه يتماشى مع ما كنت اطمح واسعى اليه، باختصار استطيع ان اقول انني استملكت منزلا جديدا في بريطانيا وكسبت اصدقاء واخوانا جددا في الكويت».

«الخليج»: 4 أيام متبقية للإعلان عن «مليونير الدانة»

أعلن بنك الخليج عن اقامة سحب المليون دينار المرتقب من حساب الدانة يوم 10 يناير الجاري وذلك ضمن احتفال مميز في مجمع الاڤنيوز يقوم بتقديمه كل من المذيعين خالد الانصاري وأسامة فودة. وقال البنك في بيان صحفي ان هذا الحدث المشوق سيشهد تتويج فائز محظوظ واحد، تحت اشراف ممثل عن وزارة التجارة والصناعة، واستعراض الجدول الزمني لسحوبات الدانة للعام 2013، داعيا الجميع للحضور والاستمتاع بأمسية مليئة بالجوائز الفورية.

«الدولي» ينظم دورة تدريبية لوفد الجمعية التونسية

قال بنك الكويت الدولي ان المدير العام لادارة المخاطر د.نسرين القصير القت مؤخرا محاضرة حول دور ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية بشكل عام، ودور فريق ادارة المخاطر في بنك الكويت الدولي بشكل خاص، وذلك لاعضاء وفد الجمعية التونسية للمالية الاسلامية، الذين تلقى دورة تدريبية على العمل المصرفي الاسلامي بالمقر الرئيسي لـ «الدولي». واكدت القصير على اهتمام بنك الكويت الدولي بتوفير نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والادوات اللازمة لتوقع المخاطر المحتملة، وتحديدها وقياس مقدار آثارها المحتملة على اعمال البنك وأصوله وايراداته، بالاضافة الى وضع الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر المحتملة والسيطرة عليها.

د.نسرين القصير

وعرضت القصير المفهوم العام لادارة المخاطر وآلية العمل بها بالاضافة الى اهدافها وأنواعها، مؤكدة على ان ادارة المخاطر عملية اساسية وضرورية للمصارف الاسلامية وهي عملية متكاملة وشاملة تهدف الى وضع والالتزام بتنفيذ اجراءات وسياسات واضحة وفعالة لتطبيق جميع الضوابط الرقابية والحوكمة وفق المعايير الاسلامية، بالاضافة الى توفير نظام امني عالي التطور يضمن سرية المعلومات وخاصة في العمل المصرفي لتعزيز ثقة العملاء بالبنك من خلال الحفاظ على سرية بياناتهم المالية والمصرفية.

64٪ الإشغال الفندقي بالكويت في أكتوبر

قالت شركة التعمير للاستثمار العقاري إن نسبة الإشغال الفندقي في الكويت بلغت 64٪ في أكتوبر 2012، ليسجل ارتفاعا بنسبة 4,92٪ عن أكتوبر 2011 والتي سجلت حينئذ 61٪.

وأوضحت «تعمير» في تقرير متخصص صادر عنها انه خلال أكتوبر 2012، بلغ متوسط رسوم الحجز اليومي 362 دولارا، أي بارتفاع نسبته 3,9٪ عن أكتوبر 2011.

وحول الفترة الواقعة بين يناير - أكتوبر 2012، ذكر التقرير أنها قد شهدت انخفاضا في نسبة الإشغال الفندقي داخل الكويت، وذلك مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث انخفضت من 53٪ والمسجلة في 2011 إلى 51٪ في 2012، وانخفض كذلك متوسط رسوم الحجز اليومي بنسبة 0,8٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، ليسجل 281 دولارا في خلال فترة العشرة أشهر في 2012.

«استدامة» تعزز صناعة إعادة التدوير في الكويت بمزيد من التعاقدات مع جهات حكومية وخاصة

أعلنت شركة استدامة القابضة المتخصصة في حلول البيئة وإدارة النفايات عن نجاحها في توقيع العديد من العقود والاتفاقات لتقديم خدماتها وحلولها البيئية المتطورة لكبريات الشركات والمؤسسات الخاصة والحكومية والأهلية في الكويت وخارجها خلال العام 2012 وذلك بما يعزز من جهودها لتطوير صناعة إعادة التدوير والحفاظ على البيئة من التلوث.

خالد المطوع

وأشار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لاستدامة خالد محمد المطوع في تصريح صحافي الى أن برنامج «green steps» الذي تقدمه الشركة لحلول جمع النفايات وإعادة التدوير، شهد إقبالا من قبل العديد من الجهات الحكومية المرموقة والشركات بمختلف أنواعها وخصوصا الشركات العقارية المالكة للأبراج التجارية وكذلك الشركات العاملة في قطاع الخدمات بمختلف أنشطته وذلك إلى جانب العديد من مؤسسات القطاع الأهلي وجمعيات النفع العام.

وشدد المطوع على أن البرنامج يساهم في تقليص حجم الأضرار الناتجة عن الغازات التي تنبعث من النفايات في حال التعامل معها بالطرق التقليدية، وذلك للمساهمة والحد من المشاكل الصحية والبيئية التي تسببها هذه الانبعاثات، مشيرا إلى أن استدامة قررت التوسع في تقديم خدماتها في هذا المجال وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات البيئية في الكويت والخليج وللحد من الآثار السلبية لعدم معالجة النفايات على البيئة.

وتوقع أن يشهد الذي تقدمه الشركة إقبالا واسعا في الكويت والخليج والمنطقة بفضل بدء ارتفاع مستوى الوعي بقضايا البيئة وأهميتها من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية إضافة إلى إدراكها لأهمية تنمية المسؤولية المجتمعية لاسيما ان قضية النفايات في الكويت باتت تمثل خطرا على البيئة مع ارتفاع حجمها إلى نحو2,2 مليون طن سنويا بمعدل 6000 طن يوميا خصوصا مع خطورة استمرار الطرق التقليدية للتخلص منها بالدفن أو الحرق وما ينجم عن ذلك من انبعاث الغازات السامة.

وكشف المطوع عن أن التوسع في صناعة إعادة التدوير سيقلل من المساحات المستخدمة كمكبات للنفايات خصوصا بعدما زادت تلك المساحات على 3٪ من إجمالي مساحة الأراضي في الكويت فضلا عن اضراراها بنحو 5٪ أخرى من مساحة الأراضي المحيطة للمكبات كونها مناطق غير صالحة للاستخدام بسبب التأثيرات البيئية الضارة عليها.

وأوضح أن «استدامة» نجحت في دخول العديد من المشروعات الطموحة والمتنوعة في الكويت وخارجها بل تمكنت من كسب ثقة العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة بما يعزز من إمكانية نجاح خططها بأن تكون واحدة من أهم الشركات البيئية المتخصصة في حلول إدارة وإعادة تدوير النفايات والاستشارات البيئية والصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأضاف أن برنامج «green steps»، يمكن الشركات المستفيدة منه من الحد من انبعاثات الكربون عن طريق إعادة توجيه نفاياتها لمرافق إعادة التدوير المعتمدة وكذلك من خلال تدريب وتوعية عدد من موظفيها لاتخاذ تدابير إضافية لتحقيق أقصى قدر من الفرص لإعادة التدوير كجزء من جهد متواصل للمساعدة في إنقاذ البيئة الخضراء، وحفظ الطاقة، والحد من تأثيرها على البيئة.

وشدد على أهمية حماية البيئة في الكويت وتشجيع صناعة إعادة التدوير في مختلف المجالات، داعيا الشركات والمؤسسات المختلفة الى تعزيز التزاماتها تجاه البيئة بالتعاون مع الشركات المتخصصة والرائدة في حلول البيئة وإعادة التدوير وتعميم التوعية البيئية لتشمل بقية القطاعات في الكويت. وأشار المطوع إلى أن «استدامة» وبموجب البرنامج قامت بتدريب عدد كبير من العاملين في المؤسسات داخل الكويت بمن فيهم عاملو النظافة على الحلول البيئية المختلفة، وتقديم مقترحات وحلول بشأن القضايا البيئية ذات الصلة بل وحثهم على تطبيق تلك الإجراءات فيما يتصل بنفاياتهم المنزلية.